عناصر البيئة الاستثمارية وسبل تعزيزها

اعداد الطالبة مريم عبدالله محمد

اشراف الدكتور فارس مهدي

مفهوم البيئة الاستثمارية

تعرف البيئة الاستثمارية بانها مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها .والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الاجنبية وعلى ذلك فان نجاح اي دولة في جذب الاستثمار يعتمد على عدة امور بعضها ملموس كالبنية التحتية التي تتمثل في المطارات والموانىء والطرق وكذلك مصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال وبعضها الاخر غير ملموس يتمثل في المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات التي تحكم الاستثمار.

عناصر البيئة الاستثمارية.

تتكون البيئة الاستثمارية من عدد من العناصر المتمثلة بما يلي .

1- التطورات السياسية .

تتمثل التطورات السياسية باوضاع البلد الداخلية التي لها اثر مباشر في عملية جذب الاستثمار او طرده ويمكن ايجازها بالحروب والانقلابات والتوترات الداخلية من عمليات اغتيال وتفجير واضطرابات تمثل بمجموعها عوامل طاردة وذات تاثير سلبي على البيئة الاستثمارية فيما تمثل عمليات الانتخاب والمشاركة السياسية واوضاع السلام وعمليات الاصلاح السياسي والاجتماعي والحفاظ على حقوق الانسان .عوامل ذات اثر ايجابي في تحسين مناخ الاستثمار في البلد المعني ويبرز الاثر السلبي او الايجابي لهذه التطورات فيما تعكسه من احساس بالامن لدى المستثمر ومايتعلق بعنصر المخاطرة التي تزداد او تنخفض تبعا

لنوع هذه التطورات واتجاهها التي لها اثرها المباشر على التكلفة والعائد على الاستثمار .

2- البيئة التشريعية.

تتمثل البيئة التشريعية المناسبة باصدار القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار وبيئته التي تسهم بحماية الاستثمار والمستثمر ممايؤدي الى توفير بيئة ملائمة للاستثمار تسهم بشكل مباشر في جذب المزيد من الاستثمارات.

3-العوامل الاقتصادية

تؤدي العوامل الاقتصادية دورا مهما في توجه الاستثمار الاجنبي الى داخل دولة ما دون سواها ومن اهم تلك العوامل الاقتصادية مايلي.

1-السوق المحلية

يعد حجم السوق المحلي وكذلك الثروة او القوة الشرائية الخاصة بالسكان من المعايير الرئيسة لقياس مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات الشركات المتعددة الجنسية وفي ضوئها تقرر تلك الشركات فيما اذا كان موقع او مقصد استثماري محتمل يستحق المزيد من الدراسة وتعد قاعدة الموارد الطبيعية للبلد وكذلك موقعه الجغرافي من العوامل المؤثرة في هذا المجال .

2-ادارة الاقتصاد الكلي

تؤثر ادارة الاقتصاد الكلي تاثيرا كبيرا على ثقة المستثمر في البلد المضيف فالدول التي تتوافر على ادارة اقتصادية جيدة تكون اقل احتمالا لان تشهد اضطرابا في ادائها الاقتصادي يؤثر سلبيا في معدل ارباح الشركات المحلية والاجنبية وعندما تصبح لدى المستثمرين الاجانب شكوك تتعلق بالاوضاع الاقتصادية في دول وظفوا استثماراتهم الفعلية فيها.فانهم يقومون بتخفيض حجم استثماراتهم او الانسحاب كليا من تلك الدول .اما في الدول التي لم يستثمروا فيها فانهم لايقدمون على المخاطرة برؤوس اموالهم الى ان تصبح اوضاعها الاقتصادية اكثر استقرارا.

3-البنية التحتية وخدمات الدعم.

تتضمن البنية التحتية .الطرق.الموانىء.المطارات .شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق الخاصة بها .توافر الطاقة وكفاءتها وهي تؤثر كثيرا في تكلفة الانتاج والنقل وكفاءتها ولذلك ينبغي على الدول ان تسعى للحفاظ على تلك الموارد وتعظيم كفاءتها لكي تعزز من جاذبيتها للاستثمار الاجنبي .

4-القوى العاملة.

يعد توافر عنصر العمل رخيص الكلفة والى حد بعيد غير القادر على الحركة او الانتقال المحدد الاكثر اهمية للشركات الساعية الى كفاءة اكبر في انتاج منتجات نهائية كثيفة العمل او عندما تقوم بانتاج سلع نهائية تكون المرحلة النهائية من انتاجها والمنفصلة جغرافيا عن المراحل الاخرى كثيفة الاستخدام للعمل غير الماهر ولاتكون هنا الوفرة بحد ذاتها المحدد الاساسي .ولكن الكلفة المنخفضة نسبة الى الانتاجية هي المحدد الرئيس .

5-سعر الصرف الحقيقي.

يؤثر سعر الصرف الحقيقي في الاستثمار من خلال جانبي الطلب والعرض ففي جانب الطلب يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض سعر الصرف الاسمي الى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الانفاق الخاص من خلال تاثير هذا التخفيض في المستوى العام للاسعار وبالتالي هذا الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع المستثمرين الى مراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثماراتهم من خلال اثر المعجل.اما من جانب العرض فان تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من مستوى اسعار السلع القابلة للاتجار الدولي بالنسبة لسعر السلع غير القابلة للاتجار الدولي وهذا يشجع على الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويقلل من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية.

6-السياسات التجارية.

يهتم المستثمر الاجنبي بالتعرف على امكان تصريف منتجاته من خلال التعرف على حجم السكان ومعدل نموه ولتحديد احتمالات الطلب على منتجاته والذي يتوقف بشكل اساسي على اداء الاقتصاد الكلي ولاسيما حجم الناتج المحلي ومدى استقراره ونصيب الفرد منه والذي يعكس الدخل الحقيقي للدولة اما معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي فانه يعد عاملا تنبؤيا لحجم السوق المستقبلي.